أثـر الكفاءة على تنافسية الجهاز البنكي الجزائري
دراسـة قيـاسيــة (2005-2008)

أ.د شريــط عابـد

أ. بلجيلالي فتيــحة

جامعة تيارت

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس كفاءة البنوك الجزائرية و تقييم أثرها على تنافسية الجهاز البنكي ككل، و ذلك في الفترة ما بين 2005 2008-، من خلال الاعتماد على عينة من البنوك باستخدام ما يعرف بنماذج CAMEL.

و قد توصلت الدراسة إلى أن مستويات الكفاءة للبنوك الجزائرية متدنية بسبب تدني جودة الأصول، و ارتفاع نسبة السيولة، كما بينت هذه الدراسة الأثر الكبير و الايجابي للكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي،مما يستوجب على البنوك رفع مخصصات التسهيلات الائتمانية، و إعادة النظر في سياسات الإقراض المتبعة، إضافة إلى محاولة التقليص من نسب السيولة المرتفعة، لزيادة كفاءة البنوك و تنافسيتها.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة المصرفية، التنافسية، نماذج CAMEL.

Résumé :

Le but de cette étude est de mesurer l›efficience des banques algériennes et d'évaluer leur impact sur la compétitivité du système bancaire dans son ensemble, entre 2005 -2008, en s'appuyant sur un échantillon de banques en utilisant ce qui est connu par les modèles de CAMEL.

L'étude a révélé que les niveaux d›efficience des banques algériennes sont faibles à cause de : la mauvaise qualité des actifs, le ratio élevé de liquidité, elle montre aussi l'impact positif de l›efficience sur la concurrence du système bancaire, qui exige les banques à augmenter l›allocation des facilités de crédit, et à reconsidérer les politiques de prêt suivie, et essayer de minimiser les ratios de liquidité élevés, et d'augmenter l›efficience et la compétitivité des banques.

Mots-clés: l'efficience bancaire, la compétitivité, les modèles de CAMEL.

مقدمة

يلعب الجهاز البنك الجزائري دوراً فعالا في التنمية الاقتصادية الوطنية، من خلال تشجيع عمليات الاستثمار، فهو يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي، و عليه يتوجب على مختلف البنوك التجارية الجزائرية أن تتمتع بمستويات عالية من الكفاءة، هذه الأخيرة التي تعكس ربحية البنك و قدرته على المنافسة، فالبنك الذي يجيد إدارة و استغلال مصادر أمواله بشكل فعال سيزيد حتما من معدلات ربحيته.

إلا أن الجهاز البنكي الجزائري لا يزال بعيداً عن مستوى التنافسية المطلوبة، نظراً لتدني مستويات الكفاءة لدى أغلب البنوك التجارية، نتيجة ارتفاع معدلات السيولة، و انخفاض جودة أصول البنوك.

من هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحديد مستويات كفاءة الجهاز البنكي الجزائري و أثرها على تنافسيته، بالاعتماد على نماذج التحليل المالي *CAMEL* لتحليل الكفاءة.

أولا: مشكلة الدراسة: في إطار سعيها إلى تدعيم مراكزها المالية و تطوير قدراتها التنافسية، تسعى البنوك الجزائرية إلى تحقيق أعلى مستويات الكفاءة، من خلال الموازنة بين الربحية و السيولة و المخاطرة، و من هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الكفاءة على تنافسية الجهاز البنكي الجزائري؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

- ما مدى تأثر القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية بحجم القروض و الودائع ؟
- ما هي مستويات كفاية رأس المال لدى البنوك التجارية الجزائرية ؟
- ما هي مستويات السيولة في البنوك الجزائرية؟

ثانيا: أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

- قياس كفاءة الجهاز البنكي الجزائري بالاعتماد على نماذج *CAMEL*؛
- تبيان مدى تأثير الكفاءة المصرفية على تنافسية الجهاز المصرفي ككل؛
- التعرف على مستويات الكفاءة للبنوك الجزائرية.

ثالثا: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام نماذج *CAMEL*؛
- التعرف على أثر الكفاءة المصرفية على تنافسية الجهاز البنكي الجزائري؛
- معرفة مصادر مواطن الخلل في البنوك الجزائرية ذات الأثر السلبي على كفاءة البنوك و بالتالي

تنافسيتها؛

رابعا: فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال و القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الأصول و القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع و حجم القروض و القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

خامسا: مجتمع و عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عينة من البنوك التجارية الجزائرية، و قد تم جمع عدد من البيانات المالية الخاصة بها لقياس مستويات كفاءتها.

سادسا: منهج الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كون أنه الأنسب لتحليل المشكلة قيد الدراسة، إضافة إلى الدراسة الميدانية من خلال جمع المعلومات المالية الخاصة بالبنوك التجارية الجزائرية.

سابعا: أداة الدراسة:

تم الاعتماد على نماذج $CAMEL$ لتحديد مستويات الكفاءة للبنوك التجارية الجزائرية، و تبيان أثرها على القدرة التنافسية لهذه البنوك.

ثامنا: حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تحددت الدراسة زمنيا بالفترة الممتدة من 2005 إلى 2008.

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى عدد من البنوك التجارية الجزائرية.

المحور الأول: الإطار النظري

أولا: الكفاءة

1- تعريف الكفاءة:

إن مفهوم الكفاءة يتعلق أساسا بكيفية تخصيص الموارد المتاحة و المحدودة لتلبية حاجات و رغبات المجتمع، لذلك فهي تعرف على أنها «اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية».[1]

و باعتبار القطاع البنكي أهم قطاع في اقتصاد أي دولة فإن الكفاءة المصرفية هي الأخرى تمثل جانباً هاما من الاقتصاد، فهي تعبر عن قدرة البنك عن توظيف مصادر أمواله في استخداماته المثلى، لتعظيم أرباحه و بالتالي تعظيم ثروة الملاك، لذا تسعى البنوك إلى الموازنة بين السيولة، الربحية و المخاطرة، فيحاول البنك تحقيق أقصى الأرباح من خلال استثمار أموال مودعيه في مشاريع مختلفة، و عليه فإن الربح يتحقق بتجميع أكبر قدر من المدخرات، بالمقابل على البنك أن يواجه احتمال سحب المودعين لأموالهم في أي لحظة، لذا عليه أن يحتفظ بدرجة من السيولة لمواجهة هذه المشكلة، كما يواجه أيضاً عنصراً آخر و هو المخاطرة عند استثمار الأموال، فكلما زادت درجة المخاطرة زادت أرباح البنك.

و عليه فإن التوفيق بين العناصر الثلاثة السالفة الذكر يمثل جوهر كفاءة البنك، و التي تمكنه من مواجهة التحديات المختلفة و التي من بينها المنافسة، فلكي يكون البنك منافسا جيدا يجب أن يكون كفء.

2- عناصر الكفاءة المصرفية:

- الالتزام بمعدل مناسب لكفاية رأس المال؛
- الالتزام بمعايير الإقراض التي تحددها السلطات النقدية؛
- استخدام الأموال المتاحة في مجالات جديدة لتحقيق أكبر الأرباح بأقل التكاليف؛
- تخفيض تكاليف الخدمات المالية المقدمة، و الاحتفاظ بالجودة مرتفعة.

ثانيا: المنافسة

إذا كان تحقيق الأرباح ضمن الأهداف الرئيسية للبنوك فإن العمل بشكل كفء يمثل سياسة حتمية ينبغي على البنوك انتهاجها لمواجهة المنافسة في البيئة المصرفية و التي بات شعارها البقاء للأفضل.

1- تعريف التنافسية:

وردت تعاريف متعددة لمفهوم التنافسية و هي تختلف من اقتصادي لآخر، حسب مجالات الحديث عنها من قطاعات و دول مختلفة، فتعرف التنافسية على أنها «ميزة أو عنصر تفوق المؤسسة يتم تحقيقه في حالة إستراتيجية معينة للتنافس».[2]

و تعرف التنافسية أيضا على أنها «الحالة التي تكون فيها المؤسسة في وضعية أفضل مقارنة بالمنافسين، و هذا بسبب امتلاكها لكفاءات معينة، ينجر عنها امتلاك هذه الأخيرة –المؤسسة- لعوامل نجاح تخص قطاع النشاط» [3]، كما تعرف على أنها الجهود والإجراءات و الابتكارات و الضغوط و كافة الفعاليات الإدارية و التسويقية و الإنتاجية والابتكارية و التطويرية، التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر في الأسواق التي تهتم بها، و تؤدي التنافسية أيضا معنى الصراع

و التضارب و الرغبة في المخالفة و التميز عن الآخرين». [4]

2- أساليب تحقيق الميزة التنافسية:

يمكن تحقيق الميزة التنافسية بإحدى الوسائل التالية:[5]

- - الكفاية المتفوقة و ذلك من خلال السيطرة على التكاليف؛
- - الجودة المتفوقة و ذلك من خلال تقديم منتجات تحقق القبول لدى الزبائن؛
- - الإبداع المتفوق و ذلك من خلال تقديم منتجات جديدة؛
- - الاستجابة المتفوقة لدى الزبائن و ذلك من خلال معرفة دقيقة لاحتياجات الزبائن.

المحور الثاني: الإطار العملي

أولا: نماذج *CAMEL*:

1- تعريف نماذج *CAMEL*:

استخدمت نماذج *CAMEL* من قبل البنك الفدرالي الأمريكي، و قد كانت الولايات المتحدة الأمريكية معايير الإنذار المبكر *EWS*، نظراً للانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ 1929، و قد أثبتت نتائج التحليل التي أجراها البنك قدرة هذه الطريقة في الكشف عن أوجه الخلل بالبنوك، إضافة إلى تحديد ملاءتها المصرفية و درجة المخاطرة التي تتعرض لها البنوك، و ذلك مقارنة بالتحليل الإحصائي التقليدي.[5]

تتمثل طريقة *CAMEL* في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف، و معرفة درجة تصنيفه.[6] طبق هذا النموذج منذ سنة 1980، و يستند إلى نتائج الفحص الميدانية، كما أنه يقوم على معايير رقابية تغطي 5 محاور رئيسية في البنك و هي: [7] كفاية رأس المال *CapitalAdequacy*،جودةالأصول*AssetsQuality*،كفاءةالإدارة*ManagementQuality*،إدارة الربحية *Earning Management*، درجة السيولة *Liquidity Position*.

2- مميزات نماذج *CAMEL*: تتلخص أهم مميزات نموذج *CAMEL* في النقاط التالية:[8]

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية و عدم تشتيت الجهود في بنود غير ضرورية؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يزيد من مصداقيتها؛

- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد، يحلل النتائج أفقيا لكل بنك على حدا و لكل مجموعة متشابهة من المصارف، و رأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي.

3- مؤشرات نموذج *CAMEL*: تتمثل مؤشرات نموذج *CAMEL* في العناصر التالية:

3-1- كفاية رأس المال *Capital Adequacy*: تعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف، حيث يمكن تعريف درجة الملاءة بأنها احتمال إعسار البنك، حيث أنه كلما انخفض الإعسار ارتفعت درجة الملاءة. [9] لذلك يمثل رأس المال المصدر الرئيسي لحماية الودائع و البنوك ذات رؤوس الأموال الكافية و الكبيرة، و الذي يمكنها من تغطية المخاطر التي تتعرض لها.

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة}} \quad \frac{\text{رأس المال}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة}}$$

و قد أقرت معايير لجنة بازل أن لا تقل هذه النسبة عن 12%، فانخفاضها يمثل ضعف المركز المالي للبنك، مما يصعب عليه تغطية التزاماته من مصادره الذاتية.

3-2- جودة الأصول *Assets Quality*: أي معرفة الأصول غير القابلة للاسترداد، و تلك التي قيمتها الحقيقية أقل من قيمتها الدفترية، خاصة بالتمويل أو القروض، و يتم تقييم الأصول ميدانيا بواسطة أشخاص أكفاء و ذوي خبرة في هذا المجال، و تصنف الأصول على أساس أنها إما جيدة أو مشكوك فيها، أو خسائر. [10]

و يمكن قياس جودة الأصول وفق نسبتين هما:

$$\text{مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}} \quad \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$$

$$\text{مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة} = \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{صافي دخل الفائدة}} \quad \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{صافي دخل الفائدة}}$$

حيث أنه كلما ارتفعت هاتين النسبتين، دل ذلك على أن السياسة الائتمانية المتبعة من قبل البنك جيدة تمكنه من مواجهة المخاطر و تقلل من نسبة حدوثها.

3-3- كفاءة الإدارة *Management Quality*: يتم تقييم الجانب الإداري من خلال المؤشرات التالية:

إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات = $\frac{\text{إجمالي مصاريف التشغيل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$ إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات

إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول = $\frac{\text{إجمالي مصاريف التشغيل}}{\text{إجمالي الأصول}}$ إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول

و يجب أن تكون النسبتين السابقتين منخفضتين، و ذلك لتقييم كفاءة البنك، أي عليه ضبط نفقاته إلى أقصى الحدود.

3-4-إدارة الربحية *EarningManagement*: و ذلك بالتحقق من العوائد المحققة على الأصول و مقارنتها بمتوسط هذا العائد، لمعرفة العوائد و الأرباح التي حققها هذا البنك.

و يمكن قياس ربحية البنوك وفق ثلاث مؤشرات:

معدل العائد على الأصول ROA = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$ النتيجة الصافية إجمالي الأصول

و تهدف هذه النسبة إلى تبيان مدى كفاءة البنك في توظيف أصوله لتحقيق الأرباح، و كلما كانت النسبة مرتفعة كان ذلك مؤشراً و مدلولاً واضحا لكفاءة البنك في تشغيل أصوله بشكل يحقق أعلى مستوى من الربحية.

معدل العائد على حقوق الملكية ROE = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$ النتيجة الصافية إجمالي حقوق الملكية

تهدف هذه النسبة إلى تبيان كفاءة البنك في استخدام مصادر التمويل الداخلية المتمثلة في حقوق المساهمين في تحقيق الربح، حيث أنها تقيس العائد المحقق من استثمار الملاك، و كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك أفضل ما يعني توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.

هامش الفائدة الصافي NIM = $\frac{\text{دخل الفائدة الصافي}}{\text{الأصول المولدة للمكاسب (القروض)}}$ دخل الفائدة الصافي الأصول المولدة للمكاسب (القروض)

و من المستحب أن تكون هذه النسبة مرتفعة.

3-5-درجة السيولة *Liquidity Position*: تعتبر السيولة مؤشراً لمقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، و عليه أن يحتفظ بدرجة من السيولة لمقابلة التزاماته و مواجهة المخاطر المحتملة.

و يمكن قياس سيولة البنك وفق ثلاث مؤشرات:

نسبة القروض إلى إجمالي الأصول = القروض / إجمالي الأصول ،

نسبة القروض إلى إجمالي الودائع = القروض / إجمالي الودائع

و يفضل أن تتراوح هاتين النسبتين بين 65% و 75% ، فكلما كانت مرتفعة دلَّ ذلك على توظيف جزء كبير من الأموال في الإقراض.

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول = الأصول السائلة / إجمالي الأصول

و يفضل أن تتراوح هذه النسبة بين 35% و 25%.

ثانيا: تحليل الكفاءة وفق نموذج *CAMEL*:

مر النظام البنكي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، فمن مرحلة مركزية القرارات و التي كانت فيها الخزينة العمومية المسؤولة عن تمويل الشركات العمومية، إلى أزمة 1986، و التي عرفت فيها أسعار البترول انخفاضا كبيراً، مما دفع بالمسؤولين إلى إصدار قانون المالية و الذي أعطى للبنوك حرية التمويل، لتكون صياغة قانون النقد و القرض النقطة الفاصلة في تاريخ النظام البنكي الجزائري، و الذي جعل البنك المركزي في قمة الهرم، كما أنه فتح المجال لبعض البنوك الأجنبية و الخاصة. و عليه اتضحت جراء ذلك معالم المنافسة في القطاع البنكي الجزائري، خاصة بين البنوك العمومية و الأجنبية و الخاصة. لذا سنحاول في هذا المحور تحليل البيانات المالية لبنوك عينة الدراسة في الفترة 2005-2008.

1- مجتمع البحث و المتغيرات الداخلة في الدراسة:

سيتم تجميع مختلف البيانات حول عينة الدراسة و تحليلها وفق مؤشرات النموذج.

2- المعالجة الإحصائية للبيانات:

2-1- بنك BNA:

الجدول رقم 01: مؤشرات نموذج CAMEL للبنك الوطني الجزائري

	C	A		M		E			L		
	كفاية رأس المال	مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض	مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول	*ROA*	*ROE*	*NIM*	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2005	28,9	1,89	19,34	13,84	0,49	0,48-	6,97-	11,31-	47,77	6,87	81,6
2006	27,4	1,50	19,13	13,76	0,43	0,61	0,84	15,72	49,28	71,09	91,18
2007	26,5	1,22	16,92	15,52	0,45	0,73	1,35	20,86	48,87	75,73	94,27
2008	24,5	1,04	13,47	14,52	0,47	0,94	12,29	23,94	50,87	81,62	94,83

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية للبنك

أظهرت نتائج التحليل وفق نموذج *CAMEL* تراجعا ملحوظا لكفاءة البنك الوطني الجزائري، فقد بلغت نسبة كفاءة رأس المال مستواها الأعلى في سنة 2005، لتعرف تناقصا في السنوات الموالية، إلا أنها تبقى موافقة للنسبة المعيارية التي حددتها معايير لجنة بازل. و بالنظر إلى نتائج نسبة جودة الأصول، فإن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض وصلت إلى مستواها الأعلى سنة 2005، لتتناقص تدريجيا حتى بلغت 1,04 %سنة 2008، و هذا دليل على وجود مخاطرة كبيرة في عملية منح القروض، كون أن البنك يتبع سياسة ائتمانية تتضمن مخاطرة عالية تزيد حتما من إمكانية وجود الديون المتعثرة، مما يدل على الانخفاض الملحوظ في كفاءة البنك. أما عن كفاءة الإدارة، فقد بلغت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات مستوياتها العليا في سنة 2007 بنسبة قدرت بـ 15,52%، ما يعني أن البنك يعاني من نقص في الإيرادات مقارنة بالنفقات التشغيلية ما يفسَر بزيادة غير مبررة للنفقات التشغيلية، أما عن نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي الأصول فقد بلغت أعلى مستوى سنة 2005 بنسبة قدرت بـ 0,49% و أدنى مستوى سنة 2006، و هي قيم معتبرة تدل على قدرة البنك على إدارة أصوله بشكل جيد، تعتبر مؤشرات الربحية من أهم مؤشرات قياس الكفاءة باستخدام نماذج *CAMEL*، فمن خلال *ROA* تظهر هذه النسبة سالبة في سنة 2005، لتتضاعف في السنوات الموالية و تبلغ أعلى مستوياتها سنة 2008 بنسبة 0,94 % و هي نسبة جد منخفضة، و التي تدل على عدم قدرة البنك على تحقيق صافي ربح من الأموال المتاحة بسبب زيادة إجمالي الأصول. أما عن *ROE* فقد أظهرت تراجعا كبيرا سنة 2005 بنسبة قدرت بـ -6,97 % نتيجة ارتفاع حقوق الملكية و انخفاض صافي الأرباح، و أعلى مستوى كان سنة 2008 بنسبة 12,29 %. أما بخصوص مؤشرات السيولة فقد عرفت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ارتفاعاً محسوساً خلال سنوات الدراسة، ابتداءً من سنة 2005 حيث كانت تقدر بـ 47,77 % إلى أن وصلت إلى 50,87 % سنة 2008، إلا أنها تبقى بعيدة نوعاً ما عن المستوى المطلوب (من 65% إلى 75%)، مما يُفسَر بوجود أموال معطلة عن

الاستثمار، الأمر الذي يقلل من كفاءة البنك. أما عن نسبة القروض إلى الودائع فقد كانت شبه مهمشة في سنة 2005 (6,87 %)، إلا أنها عرفت مستويات جيدة في سنوات 2006 و 2007 (71,09 % و 75,73 % على التوالي)، لترتفع سنة 2008 مما يعني انخفاض قيمة الودائع مقارنة بالقروض الممنوحة. و آخر نسبة كانت الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول التي تعتبر بعيدة عن المستوى المطلوب، مما يعني أن البنك يبقى عاجزاً عن توظيف أمواله ضمن أصول مولدة للمكاسب.

2-2- بنك BEA:

الجدول رقم 02: مؤشرات نموذج CAMEL لبنك الجزائر الخارجي

	C	A		M		E			L		
	كفاية رأس المال	مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض	مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول	ROA	ROE	NIM	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2005	25,13	1,43	23,61	9,29	1,18	0,12	0,77	5,11	11,31	20,17	97,34
2006	27,29	2,19	31,17	12,65	0,39	0,42	0,98	6,92	15,95	18,79	98,65
2007	22,83	2,47	34,63	14,63	0,22	0,78	1,01	7,12	18,35	21,55	98,27
2008	8,20	1,64	31,26	14,6	0,22	1,14	1,50	5,24	21,41	25,87	98,53

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية للبنك

بلغت نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة أعلى مستوياتها 27,29 % و ذلك سنة 2006، و أدنى مستوياتها 8,20 % و ذلك ما يجعل البنك ملتزما بأحكام مقررات لجنة بازل، عدا في السنة الأخيرة. أما عن جودة الأصول فإن البنك لا يقتطع مخصصاً لخسائر القروض خاصة في سنوات 2005 و 2008، أما عن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة فقد بلغت في أعلى مستوياتها 34,63 % سنة 2007.

بالانتقال إلى كفاءة الإدارة، فقد وصلت نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات في أعلى مستوياتها إلى 14,63 % سنة 2007، و في أدنى مستوياتها إلى 9,29 % سنة 2005، ما يعني أن البنك لا يملك القدرة على ضبط نفقاته، أما عن نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول فقد وصلت في أعلى مستوى لها إلى 1,18 % سنة 2005. أما عن مؤشرات الربحية، فقد أظهرت النتائج ارتفاعاً في مؤشر ROA خلال سنوات الدراسة فسجلت1,14 % كأعلى مستوى لها سنة 2008، و 0,12% سنة 2005، إلا أنها تبقى ضعيفة تعكس عدم كفاءة البنك، أما عن مؤشر ROE فقد سجل أدنى مستوياته 0,77 % سنة 2005 ما يعني ضعف البنك و عدم قدرته على توزيع أرباحه، أما عن هامش الفائدة الصافي فوصل في أعلى مستوياته إلى 7,12 % و في أدنى مستوياته إلى 5,11 % سنة 2005. و بالحديث عن مؤشرات السيولة فقد عرفت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ارتفاعاً، فوصلت في أعلى مستوياتها إلى21,41 % سنة 2008، أما عن نسبة القروض إلى الودائع فوصلت إلى 25,87 % سنة 2008، و نسبة الأصول السائلة ارتفعت هي الأخرى ما يدل على ارتفاع السيولة في البنك و عدم توظيفها مما يعني ضعف كفاءة البنك.

2-3- بنك CPA:

الجدول رقم 03: مؤشرات نموذج *CAMEL* لبنك القرض الشعبي الجزائري

	C	A		M		E			L		
	كفاية رأس المال	مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض	مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول	ROA	ROE	NIM	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2005	19,61	1,99	4,90	32,65	1,11	0,63	0,81	49,49	31,51	44,61	91,7
2006	23	3,04	10,25	28,95	1,01	1,62	2,11	19,33	28,23	41,66	93,38
2007	27,8	3,45	95,61	33,17	1	0,67	0,99	62,92	29,53	43,55	93,17
2008	27,2	3,29	13,51	27,17	0,89	1,4	0,60	19,10	30	47,15	94,81

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية للبنك

بلغت نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري أعلى مستوياتها 27,8 % في سنة 2007، و أدنى مستوياتها 19,61 %في سنة 2005 و هي نسبة جيدة، و ذلك دليل على التزام البنك بمعايير لجنة بازل المحددة لنسبة كفاية رأس المال.

و بالحديث عن جودة الأصول، فقد كانت نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض منخفضة (1,99 %) في سنة 2005، لترتفع في السنوات الموالية و تبلغ سنة 2007 أعلى مستوياتها بنسبة قدرت بـ 3,45 %، مما يعني أن البنك يحاول التقليل من المخاطر المحتملة بتخصيص مبالغ معتبرة لمواجهة مخاطر القروض. بالانتقال إلى كفاءة الإدارة فإن نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات بلغت أعلى مستوى سنة 2007 بنسبة 33,17 %، ما يعني أن البنك غير قادر على ضبط نفقاته، فهو يعاني من تضخم في إجمالي النفقات التشغيلية نتيجة ارتفاع نفقات الموظفين مقارنة مع حجم الإيرادات، مما يؤثر سلباً على كفاءة البنك، أما نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول فقد بلغت أعلى مستوى 1,11 % سنة 2005، و أدنى مستوى 0,89 %. ظهرت نتائج الربحية انخفاضاً في نسبة العائد على الأصول ROA، فقد كان أعلى مستوى 1,62 % سنة 2006، و أدنى مستوى 0,63 % سنة 2005، ما يعني انخفاض كفاءة البنك بسبب انخفاض الأرباح مقارنة بالأصول، أما عن العائد على حقوق الملكية فقد أظهر تراجعاً هو الآخر، فكان أعلى مستوى له 2,11 % سنة 2006، و أدنى مستوى 0,60 % سنة 2008، مما يُفسَر بضعف البنك في توزيع أرباحه. أما عن مؤشرات السيولة فقد بلغت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول أعلى مستوى 31,51 % سنة 2005، و أدنى مستوى 28,23 % سنة 2006، لترتفع في السنتين المواليتين إلا أن هذه النسبة تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب ما يعني أن نسبة كبيرة من أموال البنك غير مستثمرة، و نسبة القروض إلى إجمالي الودائع فقد عرفت انخفاضا 41,66 % سنة 2006 و أعلى مستوياتها 47,15 % كان سنة 2008 إلا أنها هي الأخرى تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب، أما عن الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول فقد عرفت ارتفاعا كبيرا خلال سنوات الدراسة و الذي يجعلها بعيدة كل البعد عن المستوى المطلوب، و ذلك دليل على عدم قدرة البنك على توظيف أمواله المتاحة في شكل أصول تولد له مكاسب.

4-2- بنك ABC:

الجدول رقم 04: مؤشرات نموذج CAMEL لبنك المؤسسة العربية المصرفية

	C	A		M		E			L		
	كفاية رأس المال	مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض	مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول	ROA	ROE	NIM	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2005	30,86	4,45	35,50	95,85	4,09	1,86	3,06	12,54	20,46	37,59	99,35
2006	27,50	4,94	33,75	24,17	1,38	2,11-	2,11-	14,68	24,67	46,54	99,99
2007	37,44	2,89	30,66	25,12	1,32	3,12	3,43	9,43	35,13	58,36	99,48
2008	32,14	2,54	21,65	26,26	1,53	1,9	2,64	11,72	34,03	65,68	98,09

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية للبنك

بلغت نسبة كفاية رأس المال بالنسبة لبنك المؤسسة العربية المصرفية أعلى مستوياتها 37,44 % و ذلك في سنة 2007، و أدنى مستوياتها 27,50 % سنة 2006 ما يجعلها موافقة للنسبة المعيارية التي حددتها مقررات لجنة بازل. بالانتقال إلى جودة الأصول فقد بلغت نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض أعلى مستوى 4,94 % سنة 2006، و أدنى مستوى 2,54 % سنة 2008، أما عن مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة، فقد عرفت انخفاضاً محسوساً خلال سنوات الدراسة، لذلك يتوجب على البنك تدعيم التسهيلات الائتمانية لزيادة كفاءة البنك و التقليل من مخاطر الديون المشكوك في تحصيلها. أما عن كفاءة الإدارة، حققت النسبة الأولى (إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات) أعلى مستوياتها سنة 2005، بمعدل وصل إلى 95,85 % ، و أدنى مستوياتها كان سنة 2006 بمعدل 24,17 % ، ما يعني أن البنك يعاني من ارتفاع النفقات التشغيلية،

ما يؤثر سلبا على كفاءة البنك، و قد وصلت نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول إلى 1,32 % كأدنى مستوى في 2007، و إلى 4,09 % كأعلى مستوى سنة 2005. و قد أظهرت نتائج تحليل الربحية عند احتساب العائد على الأصول ROA أن أدنى مستوياته -2,11 % كان في سنة 2006، و أعلى مستوياته 3,12 % كان سنة 2007، ما يدل على تراجع ربحية البنك خاصة في سنة 2006، أما عن العائد على حقوق الملكية ROE فقد عرف تراجعاً كبيراً سنة 2006 بمعدل -2,11 %، أما أعلى مستوياته فقد كانت سنة 2007 بمعدل 3,43 %، و عليه فقدر عرفت مؤشرات الربحية تراجعاً كبيراً سنة 2006 أدت إلى تراجع أداء بنك المؤسسة العربية المصرفية. أما عن هامش الفائدة الصافي فقد وصل في أعلى مستوياته إلى 14,68 % في حين كان أدنى مستوى سنة 2007 بمعدل 9,43 %. بالانتقال إلى مؤشرات السيولة، عرفت نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ارتفاعاً ابتداءً من سنة 2005 فتصل إلى 35,13 % سنة 2007، لتنخفض بعدها في 2008. أما عن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة ابتداءً من سنة 2005 (37,59 %) إلى غاية 2008 (65,68 %)، أما عن الأصول السائلة عرفت تراجعا خلال سنوات الدراسة إلا أن ذلك غير مطابق للمستوى المحدد ما يدل على ارتفاع السيولة النقدية لدى البنك، و بالتالي يقلل من كفاءة البنك.

2-5- بنك AGB:

الجدول رقم 05: مؤشرات نموذج $CAMEL$ لبنك الخليج الجزائر

	C	A		M		E			L		
	كفاية رأس المال	مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض	مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات	إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول	ROA	ROE	NIM	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
2005	27,90	2,31	51,9	47,45	2,67	1,45	3,66	4,42	48,17	11,39	93,49
2006	28,4	2,70	40,02	14,97	1,23	3,3	3,45	6,75	59,3	14,44	94,48
2007	22,9	3,5	52,87	12,38	1,03	3,60	6,76	6,62	60,15	15,68	95,66
2008	16,26	2,05	33,29	8,68	0,76	3,91	8,04	6,16	63,77	15,21	93,44

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على التقارير السنوية للبنك

بلغت نسبة كفاية رأس المال بالنسبة لبنك الخليج الجزائر أعلى مستوياتها سنة 2006 بمعدل 28,4 % إلا أنها عرفت تناقصاً بعدها وصل إلى غاية 16,26 % إلا أن ذلك لا يمنعها من أن تكون موافقة للنسبة المعيارية. بالنسبة لجودة الأصول، فإن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض وصلت في أعلى مستوياتها إلى 3,5 % في سنة 20007 و في أدنى مستوياتها إلى 2,05 % في سنة 2008، أما نسبة المخصصات إلى صافي دخل الفائدة فقد وصلت سنة 2008 إلى أدنى مستوى بمعدل 33,29% و أعلى مستوى لها كان سنة 2007 بمعدل 52,87 % مما يعني أن البنك يتبع سياسة ائتمانية سليمة تمكنه من مواجهة مخاطر الديون المتعثرة. بالانتقال إلى كفاءة الإدارة فقد وصلت فيها نسبة إجمالي مصاريف التشغيل إلى إجمالي الإيرادات إلى أعلى مستوياتها في سنة 2005 بمعدل 47,45% و إلى أدنى مستوى سنة 2008 بمعدل 8,68% ، و هي نسبة مرتفعة تعني عدم كفاءة البنك، أما عن نسبة مصاريف التشغيل إلى إجمالي الأصول فوصلت في أعلى مستوياتها إلى 2,67 % سنة 2005، و في أدنى مستوياتها إلى 0,76 % سنة 2008، و هي نسبة جد مرتفعة مما يدل على ضعف توجيه الإدارة لمصاريفها، مما يؤثر سلباً على كفاءة البنك. أما عن مؤشرات الربحية، فعند احتساب معدل العائد على الأصول ROA كانت أعلى مستوياته في سنة 2008 حيث بلغت 3,91 %، و أدنى مستوياته بـ 1,45 % سنة 2005، أما عن العائد على حقوق الملكية ROE فقد بلغ مستواه الأعلى 8,04% سنة 2008، في حين كانت أدنى مستوياته 3,45 % سنة 2006 فيما حققت نسبة هامش الفائدة الصافي مستويات عليا سنة 2006 (6,75%) و أدنى مستوى 4,42 % سنة 2005، و تعتبر نسب الربحية لهذا البنك جيدة مقارنة بالبنوك السابقة. و قد أظهرت نتائج تحليل السيولة أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول عرفت ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة من48,17 % إلى 63,77 % ، كما عرفت نسبة القروض إلى إجمالي الودائع هي الأخرى ارتفاعا من 11,39 % إلى 15,21 % إلا أنها تبقى بعيدة عن المستوى المطلوب. أما عن نسبة الأصول السائلة فقد عرفت تذبذباً بين الارتفاع و الانخفاض، و لكنها لا تزال فوق المستوى المطلوب ما يعني ارتفاع السيولة النقدية لدى البنك، و عدم قدرته على توظيف أمواله بشكل أمثل، مما يؤثر سالباً على كفاءة البنك.

3- تحليل للبيانات:

بعد تجميع البيانات المالية الموحدة للبنوك عينة الدراسة و إجراء التحليل المالي، بلغت نسبة كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة في أعلى مستوى لها 27,48 % سنة 2007، و أدنى مستوى لها في سنة 2008 بمعدل 21,66 % مما يعطي دلالة واضحة على الانخفاض في مستويات رأس المال، إلا أنها تبقى موافقة للمعايير الدولية و المحددة بنسبة 12 % وفقاً للجنة بازل، أما عن جودة الأصول، فإن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض وصلت في أعلى مستوياتها إلى 2,87% و ذلك عام 2006، و في أدنى مستوياتها إلى 2,11% ، أما نسبة مخصصات خسائر القروض إلى صافي دخل الفائدة فوصلت في سنة 2007 إلى 42,12% و في أدنى مستوياتها إلى 22,63%، و على الرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أنه يتوجب على البنوك الجزائرية تدعيم مخصصات خسائر القروض لمواجهة مخاطر التعثر المصرفي. بالانتقال إلى ثالث مكون من نموذج التحليل $CAMEL$، فقد بلغت نسبة مصاريف

التشغيل إلى الإيرادات في أعلى مستوياتها إلى 39,81% سنة 2005، و أدنى مستوى لها 18,24% سنة 2008، كما بلغت نسبة مصارف التشغيل إلى إجمالي الأصول في أعلى مستوى لها 1,90% سنة 2005، و في أدنى مستوى إلى 0,77% سنة 2008، ما يعني أن البنوك عينة الدراسة قد خفضت نفقات الموظفين مقارنة بالأصول إلى أنه يتوجب عليها ضبطها، لأنها عرفت ارتفاعاً مقارنة بالإيرادات، أما عن مؤشرات الربحية فقد أظهر مؤشر العائد على الأصول ارتفاعاً، فكان أدنى مستوى له سنة 2005 بمعدل 0,73% و أعلى مستوى 1,85% سنة 2008، أما عن العائد على حقوق الملكية فعرف هو الآخر تحسناً ملحوظاً فبلغ في أعلى مستوياته 5,01% سنة 2008 بعد أن كان 0,26% سنة 2005، كما عرف هامش الفائدة الصافي ارتفاعاً سنة 2007 بمعدل 21,39%، ما يعني زيادة الهامش بين الفوائد الدائنة و المدينة، أما مؤشرات السيولة فقد عرفت فيها نسبة القروض إلى إجمالي الأصول ارتفاعاً، فوصلت إلى 40,01% في أعلى مستوياتها سنة 2008، و بلغت نسبة القروض إلى الودائع 47,7% في أعلى مستوياتها، إلا أنها تبقى عن المستوى المطلوب، في حين بلغت نسبة الأصول السائلة أدنى مستوى 96,15% سنة 2007، ما يجعلها تفوق بكثير المستوى المطلوب، ما يدل على ارتفاع السيولة النقدية لدى البنوك الجزائرية و بالتالي يؤثر سلباً على كفاءتها. و بشكل عام يمكن التعليق على نتائج عملية التحليل كما يلي:

- أظهرت نتائج التحليل أن البنوك الجزائرية تتمتع بنسبة كفاية رأس المال تتناسب و المعايير المحددة دولياً؛
- أثبت التحليل وجوب تدعيم مخصصات التسهيلات الائتمانية للبنوك الجزائرية و ذلك لرفع جودة أصولها؛
- أظهرت نتائج التحليل انخفاض نسب الربحية في البنوك الجزائرية بسبب ارتفاع حجم أصولها، و الزيادة الطفيفة في أرباحها؛
- ارتفاع نفقات التشغيل و الذي يؤثر سلباً على كفاءة البنوك الجزائرية؛
- ارتفاع معدلات السيولة نتيجة عدم توظيف الأموال المتاحة، إضافة إلى إتباع سياسة إقراض شبه صارمة، مما يُخفض من ربحية البنوك و بالتالي تخفيض كفاءتها.

خاتمة

و في ما يعرفه العالم حالياً من عولمة على جميع الأصعدة، تبقى حاجة الجزائر إلى قطاع مصرفي فعال قادر على مواجهة متطلبات العولمة، خاصة على مستوى الاستثمارات، لذلك يجب عل البنوك الجزائرية:

- إعادة النظر في السياسة الائتمانية المتبعة، و ذلك نتيجة الارتفاع الكبير في حجم السيولة، عن طريق فتح المجال أمام الاستثمارات للحصول على التمويل المناسب، كالائتمان الإيجاري الذي لا يزال غائباً عن الساحة المصرفية الجزائرية؛
- العمل على زيادة فروع البنوك المختلفة للتقليص من حجم السيولة المتراكمة؛

- العمل على ضبط النفقات التشغيلية و التي تشكل عبئاً على البنوك، و محاولة رفع ميزانية البحث و التطوير لرفع المقدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

قائمة المراجع

1. وليد عبد مولاه، كفاءة البنوك العربية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 104، يونيو 2011، ص 3.
2. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 73.
3. STRATEGOR, Politique générale de l'entreprise, 3eme édition, Ed Dunod, 2001, p 529.
4. علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، 2001، ص 101.
5. الشيخ فواد نجيب، العلاقة بين نظم المعلومات و الميزة التنافسية في قطاع الأدوية الأردنية، دورية الإدارة العامة، المجلد 44، العدد 3، سنة 2004، ص 634-635.
6. شوقي بورقبة، طريقة CAMEL في تقييم أداء البنوك الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية،دون سنة نشر، ص 3.
7. شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص 2.
8. علي منصور محمد بن سفاع، تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني لسنوات 2003-2007، مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة عدن، العدد 2، ديسمبر 2008، ص12.
9. عبد النبي إسماعيل الطرفي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مجلة جامعة أسيوط، مصر، 2008، ص 8.
10. Alan Greenspan, The role of capital in optimal banking supervision and regulation, Economic Review, N° 10, 1998, p25.
11. علي منصور محمد بن سفاع، مرجع سبق ذكره، ص13.

مواقع البنوك المدروسة:

- ***www.bna.dz***
- ***www.bea.dz***
- ***www.cpa-bank.dz***
- ***www.abc.com.dz***
- ***www.ag-bank.com***